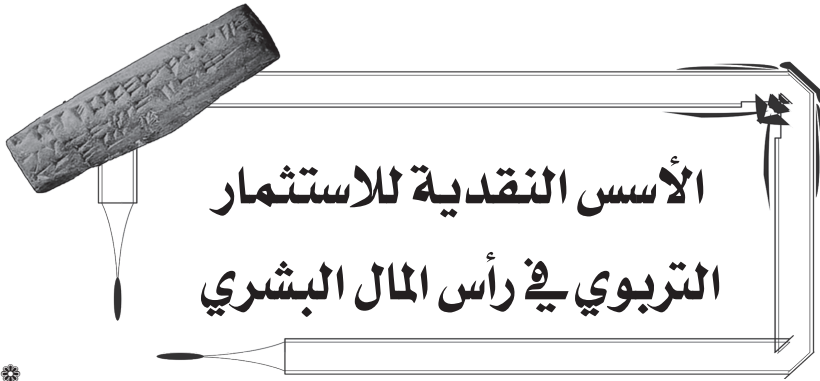


الدراسات والبحوث



د. علي أسعد وطفة

شكلت المضامين الاقتصادية للتربية ودورها في عملية التنمية محور البحوث والتقنيات الاقتصادية الجادة منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ويأتي هذا الاهتمام تعبيراً عن العلاقة الجوهرية المتنامية بوتائر متسارعة ما بين التربية والاقتصاد، حيث تأخذ هذه العلاقة صورة معقدة من التفاعلات التي يتشابك فيها المعرفي بالاقتصادي والسياسي بالتربوي. ومما لاشك فيه أن هذه العلاقة بين التعليم وسوق العمل قديمة قدم التاريخ

❁ باحث وأستاذ جامعي سوري (جامعة الكويت).



الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

والصناعية. وبدأت المدرسة تتحول تدريجياً إلى مؤسسة رأسمالية في خدمة النظام الاقتصادي الرأسمالي، وأصبحت معنية بإنتاج رأسمال بشري يوظف في خدمة الحاجات المتنامية للصناعة الرأسمالية الناشئة، وخضعت تدريجياً لنظام تربوي يهتدي بنظام السوق الرأسمالية بما ينطوي عليه من قوانين العرض والطلب والربح والعائدات والاستثمارات والتوظيفات. وتأسيساً على ذلك أخذت المدرسة صورتها الرأسمالية وتحولت إلى تصميم برجوازي رأسمالي، يتطور وفق نسق من الإصلاحات والتعديلات التي تواكب متطلبات الحياة الرأسمالية الجديدة واتجاهاتها.

ومن أجل تقديم صورة واضحة للتحولات الاجتماعية التي أثرت في ظهور البعد الاقتصادي للتربية وتنامي أهمية رأس المال البشري وتوظيفاته الاقتصادية، يمكن التمييز بين ثلاث مراحل من مستويات التطور التربوي في علاقته بالنظام الاقتصادي للرأسمالية الجديدة:

في المرحلة الأولى، تم تأسيس المدرسة البرجوازية لأداء أدوار أيديولوجية ضد النظام الإقطاعي والنزعات اليسارية المتنامية في آن واحد. فتحوّلت المدرسة بطريقة خفية مخدعة إلى أداة أيديولوجية من أجل فرض هيمنة الثقافة البرجوازية في

ولكن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الإنسانية دفعت بهذه المسألة إلى مرتبة الصدارة إذ تحولت المؤسسات التعليمية والتربوية إلى مؤسسات إنتاجية بالمعنى الدقيق للكلمة. وأصبحت هذه الأنظمة

معنية بإنتاج القوى الاجتماعية المؤهلة علمياً وفنياً لممارسة مختلف الوظائف والمهن في الحياة الاجتماعية.

في المراحل التاريخية ما قبل الحداثة والتثوير والمجتمع الصناعي، كانت المدرسة معنية بتربية الجوانب الأخلاقية والثقافية لدى منتسبيها بالدرجة الأولى، وكانت اهتمامات المربين والمفكرين تتمحور حول تأصيل القيم الدينية وبناء الثقافة الروحية في العملية التربوية والتعليمية. ومع بداية الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ البعد الاقتصادي للمدرسة والمؤسسات التعليمية يفرض نفسه بقوة في مجال التربية الحديثة، وذلك تحت تأثير التطور الصناعي الرأسمالي الكبير، وبدأت مسألة العلاقة بين التعليم والقضايا الاقتصادية تطرح نفسها بقوة، كقضية اجتماعية وسياسية في هذه المرحلة، فأخذت مكانها في عمق الجدل الفكري والسياسي الدائر في مختلف المستويات الوطنية والقومية في مختلف البلدان

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

لقد نجح النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد في تحويله المدرسة إلى مؤسسة لإنتاج أناس قادرين على أداء أدوار رأسمالية تسويقية في خدمة النظام الرأسمالي، ونجح أيضاً في توظيف التربية بإنتاج طبقة عمالية بروليتارية قادرة على الوفاء بمتطلبات النظام الرأسمالي واحتياجاته، وحقق نجاحاً أكبر في إعداد وتأهيل طبقة من الخبراء والفنيين والعلماء لتعزيز مسار التطور الاقتصادي للرأسمالية ذاتها. وباختصار شديد استطاع النظام الرأسمالي إخضاع المدرسة لمنطق الرأسمال وقوانينه الاقتصادية، واتجهت المدرسة في صورتها الجديدة إلى إعداد الأجيال وفقاً لمتطلبات الحياة الرأسمالية وأصبحت بوتقة حقيقة لإنتاج طبقة عاملة مزودة بالقدرة على إعادة إنتاج نفسها في دورة الحياة الرأسمالية المعاصرة.

وتأسيساً على هذه الصورة الجديدة للمدرسة والرؤية المستحدثة لوظيفتها، بدأ الباحثون من كل حذب وصبوب يتناولونها بوصفها منتجا لرأس المال البشري، وينظرون إليها من خلال وظيفتها الاقتصادية. وفي ظل هذا التناول الاقتصادي الجديد للمدرسة بينت الدراسات الجارية -وفقاً لهذه المنهجية الجديدة- أن تراكم رأس المال البشري (Human Capital) يساهم على قدم المساواة مع رأس المال الفيزيائي

مجال العمل والحياة والإنتاج، فكانت المدرسة في هذه المرحلة مطالبة ببناء «مواطنين صالحين» يتمثلون الأخلاق البرجوازية، ويقاومون احتمال وجود ثقافات مضادة للثقافة الرأسمالية.

وفي المرحلة الثانية، عُهد إلى المدرسة بتزويد النظام الرأسمالي باليد العاملة المؤهلة علمياً وبناء الكفاءات والخبرات العلمية الضرورية من أجل تطوير الصناعة وتنمية المؤسسات الرأسمالية. ولم تعد وظيفة المدرسة في هذه المرحلة قاصرة على بث القيم البرجوازية بل أصبحت معنية بإنتاج رأس مال بشري على صورة معارف علمية وخبرات ضرورية من أجل العملية الإنتاجية.

وفي المرحلة الثالثة، بدأت عملية دمج المدرسة في العملية الإنتاجية، وتحويلها إلى مؤسسة رأسمالية، ترتبط جوهرياً بعجلة الإنتاج الرأسمالي والصناعي، حيث أطلق النظام الرأسمالي فعالياته الكبرى لدمج المدرسة كلياً في نسق الحياة الوظيفية للمجتمع الرأسمالي الصناعي وذلك لتلبية احتياجاته الإنتاجية والاستهلاكية. وتأسيساً على هذه الصورة بدأت المدرسة تتحول فعلياً إلى مؤسسة رأسمالية بوظائفها وبنيتها وأدوارها التربوية، وهذا ما يمكننا أن نطلق عليه «رأسمة المدرسة».

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

والتوظيف، والعائدات، والإنتاج، والكفاءة، ورأس المال البشري. ونظراً لتعدد هذه المتغيرات تتقاطع الدراسات الجارية في هذا الميدان أحياناً، وتتناقض نتائجها أحياناً أخرى، في مسار استكشاف البعد الاقتصادي للتعليم والبعد التربوي للاقتصاد. فأهل الاقتصاد يختزلون التعليم والتربية في صورة اقتصادية، ويعممون تصوراتهم الاقتصادية هذه إلى الحد الذي أصبحت فيه هذه الصورة مشروعة في الحقل التربوي، بين عدد كبير من المربين والمثقفين والسياسيين، الذين جنحوا بقوة للنظر إلى المدرسة من زاوية قدرتها على التفاعل في عالم الاقتصاد، ومن خلال قدرتها على التأثير في الحياة الاقتصادية لطلابها من جهة، وللمجتمع في صورته الشاملة من جهة أخرى.

فالمدرسة والمؤسسات المدرسية أصبحت اليوم أشبه بالمؤسسات الاقتصادية، تفعل فعلها في عملية إنتاج رأس مال بشري يتجسد في الأفراد الذين يرتادونها وينتسبون إليها. ومن أجل بناء رأس المال البشري المطلوب فإن هذه المؤسسات التربوية تحتاج إلى نفقات وتوظيفات مالية كبيرة على مستوى الأفراد والمجتمع، وهذه التوظيفات المالية في مجال إعداد رأس المال البشري ستؤول إلى عائدات اقتصادية للأفراد والمجتمع قصر الزمن أم طال. وفي دورة العلاقة ما بين الإنتاج

في عملية النمو الاقتصادي بالمعنى الواسع والدقيق للكلمة. وتأسيساً على هذا التصور نجد اليوم بأن البلدان المتقدمة تركز في سياساتها الاقتصادية على أهمية رأس المال البشري وتعطيه أولوية كبرى في البرامج التنموية الاقتصادية البعيدة والقصيرة المدى.

ونظراً للأهمية الكبرى المتزايدة التي يحظى بها القطاع التربوي ازدهرت الدراسات والأبحاث التي تتناول العلاقة الإشكالية المعقدة بين التربية والاقتصاد، ولاسيما الدور الاقتصادي للتربية في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية، وشكل هذا الموضوع حقلاً خصباً أدى إلى تطور كبير في علم اقتصاديات التربية وفي الأبحاث الجارية حول القضايا الاقتصادية للأنظمة التربوية. وفي ظل هذا التوسع الكبير للبحث والتقصي، استطاع الباحثون في هذا الميدان إبداع نظريات اقتصادية منهجية جديدة ذات طابع شمولي متطورة في قدرتها على تناول القضايا الاقتصادية للتربية.

١- إشكالية الدراسة:

تأخذ العلاقة بين التربية والاقتصاد صورة معقدة من التفاعلات الإشكالية التي تتعلق بتأثير كل منهما في الآخر، وترتسم هذه العلاقة في شبكة من المتغيرات الاقتصادية والقوانين الاقتصادية، كالاستثمار،

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

كل منهما في تقدم الأمم وازدهارها، فينظر إلى التربية بوصفها استثماراً في رأس المال البشري، ويبين الإمكانيات الهائلة للتعليم في إثراء اقتصاد الأمم وتقدمها. وتنطوي نظرية سميث هذه على فكرتين أساسيتين: تتمثل الأولى في تأكيد أهمية التعليم ودوره الكبير في تحديد مستوى دخل الفرد وإنتاجيته، وتتمثل الثانية في استقصاء تأثير النظام التعليمي كمنتج لرأس المال البشري في النظام الاقتصادي للدولة^(٢). غالباً ما كان آدم سميث يوازن بين الإنسان المتعلم والآلة الثمينة «إذ يمكن - كما يقول - مقارنة الإنسان المتعلم الذي يشغل وظيفة تتطلب مهارة وبراعة هائلة بألة باهظة الثمن، وذلك نظراً لما بذله من جهود كبيرة مكثفة عبر زمن طويل في التعلم والاكتساب والعمل الذي يتعلمه الرجل المتعلم أداءه بإجرة تفوق إجرة العامل العادي سيعوضه عن تكلفة تعليمه وبالتالي فإن الفرق بين العامل الماهر والعامل العادي يقوم على هذا المبدأ»^(٣). ويوجد هناك شبه إجماع على أن سميث سبق معاصريه في الإشارة إلى أهمية رأس المال البشري ودوره الكبير في الدخل الاقتصادي القومي^(٤).

وفي القرن التاسع عشر يطالعنا كارل ماركس Karl Marx (١٨٦٧) في كتابه «رأس المال» بمنظومة من التصورات الجديدة حول

والتوظيف والاستثمار تقع إشكالية هذه الدراسة. ومن صلب هذه الإشكالية يمكن طرح هذين السؤالين الأساسيين اللذين يشكلان محور العمل في هذه الدراسة:

١- كيف يؤثر رأس المال البشري الذي حققه الأفراد عبر التعليم في مستويات دخولهم الاقتصادية في المستقبل. وكيف يترجم رأس المال البشري نفسه في عائدات اقتصادية على صورة أجور ودخول فردية في حياة الأفراد المهنية والوظيفية؟

٢- ما عائدات رأس المال البشري في المستوى الاجتماعي للمجتمع؟ هل يؤثر رأس المال البشري في الناتج القومي للدول؟ وكيف يؤثر في حياة المجتمع وتقدمه الاقتصادي؟

٢- الإنتاج التربوي لرأس المال

البشري:

ارتسمت البدايات الأولى لمفهوم رأس المال البشري بوصفه منتجا تربوياً في كتابات آدم سميث Adam Smith مؤسس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي^(١) ولاسيما في مؤلفه الشهير ثروة الأمم The Wealth of Nations الذي نشر سنة ١٧٧٦، حيث يبين فيه أهمية التعليم كعنصر فعال وحيوي لتحقيق استقرار المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وفي هذا الكتاب يقدم سميث موازنة دقيقة لحساب للعلاقة بين رأس المال الفيزيائي ورأس المال البشري وتأثير

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

البشري وعلاقته بعملية الإنتاج الاقتصادي. وهو في هذا الخصوص يرى بأن الاستثمار في التربية يؤدي إلى تعاضم عملية الإنتاج في المجتمع حيث تعم الفائدة على عموم الحياة الاجتماعية. ويعد مارشال A. Marshal من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للتعليم عندما أكد على «أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر». وبين في هذا السياق الفروق الكبيرة بين الاستثمار في الآلة وبين الاستثمار في البشر حيث يقول: «العامل يبيع عمله ولكنه يبقى هو نفسه ملكا لنفسه، أما أولئك الذين يتحملون نفقات تنشئته وتعليمه فلا يستردون إلا القليل من الأجرة التي تدفع له مقابل خدماته في السنوات اللاحقة»^(٦).

وقد تكاثفت الدراسات التي تناولت رأس المال البشري عقب الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين على يد روبرت سولو R. Solow ١٩٥٧ وثيرودور شولتز T. W. Schultz ١٩٦٣ وجاري بيكر G. S. Becker ١٩٦٤، ودينيسون E. Dension ١٩٦٢ وهاريسون Jacob Haribson ١٩٦٤ وجاكوب مانسر Mincer وهم الذين أسسوا لنظرية رأس

رأس المال بتجلياته الاقتصادية والبشرية، حيث يميز ماركس في نظريته الاقتصادية بين العمل البسيط (غير المؤهل) وبين العمل المعقد الذي يرتبط بالخبرة والتأهيل، وأكد الفوارق الكبيرة في إنتاجية كل منهما وفعاليتها، ويبين في هذا السياق، بأن رأس المال البشري يتشكل وفق متغيرات مستوى التحصيل المدرسي والتأهيل والوقت الذي يقضيه الأفراد على مقاعد الدراسة للتعلم والاكساب. ويعد ماركس أول من تناول العمليات التي يتم بموجبها إنتاج رأس المال البشري ودوره في عملية الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي.

وتبدو أفكار ماركس حول العلاقة بين الاقتصاد والتربية صريحة عندما تعرض في كتابه «نقد برنامج غوته Critique du programme de Gotha» إلى تأثير الأوضاع الاقتصادية للأسرة في عملية التمدن والتحصيل في المدرسة لبناء رأس المال البشري، وبين في كتابه «رأس المال» Le Capital أهمية العلاقات القائمة بين رأس المال البشري المتمثل في الكفاءات العلمية والمهارات لدى العمال ومدى تأثير ذلك في إنتاج فضل القيمة^(٥).

وفي هذا المسار، يؤكد ألفريد مارشال Alfred Marshall (١٨٤٢-١٩٢٤) هذه الصورة، وذلك عندما يتحدث عن رأس المال

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

وفقاً لإمكانياتهم الاقتصادية وفي ضوء النفقات والفوائد المحتملة. وبناء على هذه التصورات الاقتصادية يتحدد الطلب على التربية وتتنامى العروض على تقديمها في سوق العرض والطلب؛ فالنظام التعليمي وفقاً لهذه المعادلة يقع في قانونية العرض والطلب الاقتصاديين، حيث تمثل الإمكانيات التربوية للمؤسسات المدرسية المتاحة «العرض» وتستجيب في الآن الواحد للطلب التربوي على التعليم. وعلى هذا الأساس، بدأ ينظر إلى التعليم بوصفه عملية إنتاج لرأس المال البشري الذي يخضع لقوانين السوق الاقتصادية نفسها بما تتطوي عليه من عرض وطلب واستثمار وتوظيف وفوائد. ومن هذا المنطلق فإن النفقات التربوية تأخذ ترجمتها في النتائج المدرسية كتعبير عن الجدوى الاقتصادية للتوظيف المالي في العملية التربوية.

وفي هذه المرحلة برزت الأعمال الهامة التي قدمها مانسر Mincer (1958) التي وظفها في بناء نماذج اقتصادية لقياس المردود الاقتصادي لرأس المال البشري؛ كما ظهرت أيضاً إسهامات شولتز في استكشاف العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية على وجه العموم، وقد ركز شولتز Schultz في هذا المجال على نوعية الأيدي الماهرة العاملة، ودورها في عملية التنمية الاقتصادية،

المال البشري Capital humain بصورة علمية (٧).

وتفيد هذه النظرية جوهرياً بأن رأس المال البشري المتجسد في الخبرات والمعارف المكتسبة عبر المؤسسات التربوية والتعليمية يعمل على زيادة إنتاجية الأفراد، ويمكنهم من زيادة دخولهم الاقتصادية. وبعبارة أخرى فإن الخبرات والكفاءات تشكل رأسماً لا غير مجسد، ولكنه مكتنز في الأفراد الذين يمتلكون هذه الخبرات والمعارف، وأطلقوا على هذه الصيغة من الرأسمال الرأسمال البشري. وتقوم فكرة رأس المال البشري على الافتراض بأن الاستثمار في تعليم الإنسان يزيد في فعالية إنتاجهم الاقتصادي، ويشكل منطلقاً لعملية النمو الاقتصادي للدولة مثله مثل المصادر الطبيعية كالمناجم والمصانع والموارد المعدنية. وعلى ذلك فإن القرارات التي تتصل باستثمار التعليم يجب أن تعتبر قرارات اقتصادية تقوم على مفهوم معدل العائد أو المرتجعات المادية (Rate of return) للاستثمار الاقتصادي في رأس المال البشري.

وعلى وقع هذا التصور الجديد لرأس المال البشري، بدأ المفكرون يرون في التربية على أنها استثمار في رأس المال البشري؛ فالأفراد يحددون الفترة الزمنية لدراساتهم ونوع الدراسة التي يتبعونها

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

فإن هذا الاستثمار يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وعلى الفور عكف بيكر على إمكانية توظيف مفهوم رأس المال البشري كأداة لتحليل نسق من الظواهر النموذجية في اقتصاد العمل (تحديد الرواتب والأجور، وتحديد الهرم الوظيفي وفقاً لمستوى التعليم، قاعدة الأجور، توزيع الأجور). وتأسيساً على هذا التصور عمل على بناء عدد من النماذج المنهجية لقياس سلوك الأفراد الاقتصادي فيما يتعلق بتراكم رأس المال البشري، وقياس تأثير مختلف الضغوط والمتغيرات المؤثرة في قرارات الأفراد مثل: الاستعدادات العقلية، والزمن المتاح، والعمر.

في عام ١٩٦٧ قدم بن بوراث Ben-Porath نموذجاً يحدد فيه طبيعة تشكل رأس المال البشري ومراحل توظيفاته المختلفة، وقد بين عبر هذا النموذج أن الفرد عندما يكون في مرحلة الشباب يستثمر في رأسماله البشري كلياً في مجال التعليم المدرسي، ولاحقاً يعمل على الاستثمار في مجال العمل والدراسة في آن واحد، وأخيراً، أي في مرحلة التقاعد، يتوقف عن توظيف رأسماله البشري كلياً. وقد سمح هذا النموذج بدراسة واقعية للعلاقة بين الأجور والعمر ودورة الحياة الاقتصادية لرأس المال البشري.^(٨)

وقد شهدت الساحة الفكرية لاحقاً نمو

وبنى فرضية قوامها أن رأس المال البشري يلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية عندما يكون المجتمع نفسه في وضعية تبدل وتغير، وعندما يكون التعليم أيضاً في طور التجديد من حيث قدرته على بث أفكار جديدة ومهارات متطورة، ولاسيما في مجال إعداد اليد العاملة في القطاع الزراعي تحديداً. وقد بين شولتز من خلال بحوثه العلمية التي أجراها أن زيادة الإنتاج القومي تعود إلى التعليم بصورة كبيرة، وافترض في هذا الخصوص أنه كلما تم الارتقاء بالقوى العاملة في سوق العمل تعليمياً كلما زاد الإنتاج القومي العام، ومن ثم زاد دخل الفرد، وتحقق الرفاه الاجتماعي.

وفي عام ١٩٦٤ عمل بيكر Becker على تأكيد نظرية آدم سميث من حيث المساواة بين الاستثمار في رأس المال البشري وبين الاستثمار في مجال رأس المال الفيزيائي. وهو في هذا السياق يعرف رأس المال البشري بوصفه مجموع المواهب والخبرات والكفاءات والمهارات التي يمتلكها الفرد والتي اكتسبها من خلال التعليم سواء أكان ذلك في المدرسة أو عن طريق الخبرة في ميدان العمل.

وبفترض بيكر من جهته، أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى تنمية الإنتاجية الفردية في صورة رواتب ومداخل وظيفية مادية، وبالتالي وعن طريق التراكم

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

تحسين الأوضاع التربوية، والانطلاق إلى تعزيز عملية التنمية الاقتصادية. وقد تمّ التركيز في هذه المرحلة على أهمية تحقيق ديمقراطية التعليم بالنسبة للجميع وذلك من أجل استثمار أفضل في العنصر البشري. وشهدت هذه المرحلة تطور نظريات الاستثمار في العنصر البشري.

٣- الاستثمار في رأس المال البشري؛

يوظف الباحثون نسقا من المفاهيم الاقتصادية في تقصي الأوضاع الاقتصادية للتربية، وهم يخضعون الظاهرة التربوية بمؤسساتها وفعاليتها وتكويناتها إلى مفاهيم العرض والطلب والاستثمار والتوظيف والإنتاج والهدر والتكلفة الاقتصادية والعائدات والمردود الاقتصادي. كما يدرسون مختلف أشكال التفاعل بين المؤسسات التربوية وتأثيرها في الدخل الفردية وفي مستوى الدخل القومي. ويمكننا أن نستعرض بعض هذه المفاهيم الأساسية الموظفة في مجال اقتصاديات التربية.

تظهر الوقائع والملاحظات المنهجية، في مجال اقتصاديات التربية، أن المستوى التعليمي للأفراد يشكل عاملاً أساسياً في تحديد مستوى نجاحهم الاقتصادي والاجتماعي في مختلف البلدان، ويبدو واضحاً اليوم أن البلدان المتقدمة تتفوق بامتلاكها طاقة كبرى من الأيدي والكفاءات

الدراسات التي تتناول العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي. وقد أجريت هذه الدراسات للتجاوب مع المتطلبات السياسية ومقتضيات التنمية الاجتماعية على نحو متواتر في مختلف البلدان المتقدمة والنامية. وقد اتجهت السياسات التربوية إلى التوسع في أنظمة التعليم تيمناً بأهميته في عملية النمو الاقتصادي، وأثره الكبير في عملية التنمية الشاملة للحياة الاجتماعية.

مع بداية الثمانينات ظهرت موجة فكرية من التشكيك بالتصورات المتعلقة بعائدات الاستثمار التربوي في العنصر البشري، وقد بينت هذه التوجهات الجديدة، أن وتأثر التمدن الكبيرة في الستينات لم تجد نفعاً في رفع مستوى النمو الاقتصادي، الذي انخفض إلى النصف بالمقاييس الإحصائية المعتمدة، وذلك على أثر الصدمة البترولية في عام ١٩٧٣ أثناء الحرب بين إسرائيل والدول العربية. وعلى الأثر ظهرت هذه الشكوك الكبيرة في جدوى التوظيف في التعليم ورأس المال البشري، ثم انحسرت النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي (التي عادت إلى الظهور من جديد في الثمانينات من القرن الماضي) وتركت مكانها للتصورات التي تعطي التقلبات الاقتصادية مركز الأهمية. وقد تميزت مرحلة الثمانينات من القرن العشرين بتجديد الثقة بقدرة الدولة على

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

المجال، أن عائدات التربية على الفرد غالباً ما تكون منخفضة في كثير من الحالات التي تتعلق بأوضاع سوق العمل والفائض في رأس المال البشري وكذلك الظروف الاقتصادية التي تجعل من متابعة الدراسة والتحصيل أمراً غير مجد لبعض الأفراد دون الآخرين. وتلك هي النتيجة التي توصل إليها كل من كارنيرو Carneiro وهيكممان Heckman وهانسن Hansen حيث أظهرت بحوثهم أن كثيراً من الأفراد يعتقدون بأن التعليم لن يكون ذا جدوى اقتصادية في سوق العمل فيما يتعلق بدخول الأفراد ورواتبهم. ويرى هؤلاء الباحثون أنه لا يوجد مردود اقتصادي محدد وواضح كما تفترض الدراسات الإمبريقية الأولى التي أجريت حول عائدات التعليم، ويترتب على ذلك أيضاً أن هذه العائدات تتعلق بطبيعة الأفراد والمتغيرات الاجتماعية والشخصية التي تحيط بهم. ومثل هذه النتائج غيرت كثيراً في طبيعة النظرة إلى متغيرات التمدرس مثل العمل أثناء الدراسة والترك المدرسي والإخفاق المدرسي وغير ذلك من المتغيرات. يرى كاري بيكر في هذا الخصوص أن الأفراد يحدون مساهم المدرسي والجامعي بطريقة عقلانية في ضوء تقديراتهم للنفقات المطلوبة والعائدات الاقتصادية الممكنة لرأس المال البشري الذي يمكن بناؤه. وتحسب

العاملة المؤهلة أفضل تأهيل. ولكن التعليم قد لا يكون مثمراً فيما يتعلق بمردوده الوظيفي بالنسبة للجميع، وفوق ذلك قد يكون الاستثمار في التعليم مخاطرة ومجازفة بالمعنى الاقتصادي للكلمة. إذ لا يمكن استبصار المردود الوظيفي للتعليم أثناء اختيار نوع التعليم ومدته، لأن هذا الاستبصار يجب أن يأخذ بعين الاعتبار وضعية سوق العمل بمتغيراته التي تتصف بدرجة كبيرة من الدينامية والتغير وفقاً لقوانين العرض والطلب في السوق الاقتصادي للتربية. والتوقعات المادية، التي يمكن أن تكون أكثر وضوحاً في هذا المجال، هي التوقعات التي تصب في مستوى التعليم المنخفض، كالتعليم الابتدائي والثانوي والإعدادي. ولكن التوقعات في المستويات العليا قد تكون ضبابية تنفلت من دائرة الضبط المنهجي. وقد تناول الباحثون إشكالية مجازفة الاستثمار في رأس المال البشري، وبينوا في سياق ذلك صعوبة التنبؤ بالمجازفات الاقتصادية التي تتعلق باختيار نوع الدراسة ومدتها وطبيعتها، وأوضحوا أيضاً أن مستوى النفقات المدرسية والصعوبات المالية التي يواجهها الأفراد تؤثر بصورة واضحة في عملية الاستثمار في هذا الميدان. وتبين دراسات عديدة أخرى في هذا

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

وفي هذا المقام تشير نتائج إحدى الدراسات «إنتاجية العامل الأمي ترتفع بنسبة ٣٠ ٪ بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية، وحوالي ٣٢٠ ٪ بعد دراسة ١٣ عاماً، وتصل إلى ٦٠٠ ٪ بعد الدراسة الجامعية.^(١٠)

لقد حاول جاكوب مانسر Jacob Mincer منذ ستينات القرن الماضي أن يبرهن في سياق نموذج نظري على وجود علاقة إيجابية بين الدخل الاقتصادي للفرد وعدد سنوات الدراسة والتحصيل المدرسي، أي بين الدخل ورأس المال البشري المتراكم، وقد أعلن بوضوح أن دخول الفرد الاقتصادية في ميدان العمل مرهونة كلياً بعدد السنوات التي قضاها في التعليم، كما بعدد سنوات الخبرة التي اكتسبها في ميدان العمل. وفي هذه المعادلة التي يطلق عليها «عائدات رأس المال البشري» يحاول جاكوب أن يفسر الكيفية التي تتم فيها ترجمة رأس المال البشري -الذي يحسب غالباً بعدد سنوات التمدرس- إلى رأس مال محض أو إلى عائدات مالية. وقد ظهرت مئات المقالات والدراسات التي تنطلق من هذه المعادلة في دراسة عائدات رأس المال البشري في ميدان العمل والإنتاج. وقد شكلت هذه المعادلة الاقتصادية للتربية واحدة من أهم القضايا التي طرحتها اقتصاديات التربية في تلك المرحلة.^(١١)

العائدات وفقاً لمعدل الفوائد الاقتصادية للتربية، حيث يحسب المردود الاقتصادي للعمل الذي يمكن أن يزداد مع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي للفرد. وتأخذ النفقات التربوية في هذا المجال صيغتين أساسيتين: فهناك النفقات المباشرة والتي تتمثل في نفقات التعليم مباشرة، وهناك النفقات الافتراضية التي تتمثل في الفرص الضائعة Opportunity Cost، أي في مردود طاقة العمل التي يمكن للدارس أن يوظفها في الإنتاج مباشرة بدلاً من التعليم (على سبيل المثال الطالب الذي يقضي في الجامعة أربع سنوات دراسية كان يمكنه أن يعمل خلالها وأن يكون منتجاً بدلاً من أن يكون مستهلكاً). ويلاحظ في هذا السياق أنه كلما ازدادت مدة الدراسة ازدادت النفقات الدراسية وارتفعت تكاليفها. والمستوى التعليمي الأمثل يفترض أن تكون نفقات الدراسة أقل من عائداتها في الحدود الدنيا.^(٩)

٤- عائدات رأس المال البشري.

حاول أصحاب نظرية رأس المال البشري منذ البداية البرهنة على فرضيتهم التي تقول بأن العمال الأكثر تأهيلاً وتعليماً يحصلون على دخول مالية أكبر كنتيجة طبيعية لما يمتلكون من رأس مال بشري مكتنز في خبراتهم وكفاءاتهم ومستوى تعليمهم.

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

المعطيات الميدانية تبين الدراسات بأن فهم تأثير رأس المال البشري أو تعليم الفرد في دخوله المالية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مستوى الالتحاق بالمدارس أي نسبة التمدرس ومعدل سنوات الدراسة، وتوفر العمل لاحقاً، وهذا ينسحب أيضاً على تأثير التعليم العام في العملية التنموية في المجتمع.

٥- رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.

عندما يرتفع مستوى التحصيل العلمي في المجتمع فإن دخل المجتمع وإنتاجيته ترتفع أيضاً كما تقضي القانونية الاقتصادية. وتشير نتائج بعض الأبحاث إلى وجود علاقة قوية بين المستوى التعليمي للعامل والدخل القومي، وتبين أن العلاقة تشد كلما تم تدرج القوى العاملة في السلم التعليمي. وهذا يعود إلى أن عدد حاملي الشهادات العليا يجب أن يرتفع بالتوازي مع نسبة ارتفاع الدخل القومي.

لقد تكاثفت الدراسات «الماكرو اقتصادية» التي تدرس العلاقة بين التعليم والنتائج القومي، كما بين التعليم والتنمية في المجتمع على نحو كلي. وقد أكدت هذه الدراسات على أهمية التعليم ودوره الكبير في التنمية وزيادة معدلات الدخل القومي. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى دراسة دريكر Druker التي تناولت التقدم الذي

وفي البلدان المتقدمة، حيث يكون التعليم الابتدائي إلزامياً، فإن الدراسات الاقتصادية تمحورت حول عائدات التعليم الجامعي والعالي. وقد بينت هذه الدراسات أن مردود الدراسات العليا يحسب في مجال الزمن والفترات الزمنية المتباعدة، وأنه يصعب قياسها في فترات قصيرة ومحدودة نسبياً. وقد بينت هذه الدراسات أن قياس المردودية الاقتصادية للتعليم العالي مرهونة بمنظومة من المتغيرات، وأن هذه المتغيرات لا تأخذ وضعاً محدداً وثابتاً في تأثيرها، ومثال ذلك، إذا كان التعليم الجامعي ديمقراطياً يسمح لجميع الراغبين بالانتساب إليه، وإذا كانت الوظائف المناسبة لهذا التعليم غير متاحة لجميع الخريجين، لأن العرض يفوق الطلب، فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض الدخل المالية والمردود الاقتصادي لرأس المال البشري.

وفي البلدان النامية حيث لا يكون التعليم الابتدائي إلزامياً أو مجانياً فإن مردودية رأس المال البشري تبدو واضحة ومرتفعة. وهذه النتيجة قد أسست منطلقاً للسياسات التربوية في هذه البلدان التي اتجهت إلى تعزيز التعليم الابتدائي والأساسي، وقد استفادت هذه البلدان من المساعدات الدولية والأممية في دعم وتعزيز مسارات التعليم الأساسي والابتدائي. وفي نسق

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

والبطالة والمرضى ليلتهمها واحدة بعد أخرى»^(١٤)

وعلى خلاف النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات المؤكدة لأهمية التعليم في الناتج القومي، ظهرت اتجاهات بحثية مضادة رفضت أن يكون للتعليم هذا الأثر الكبير في عملية التنمية وزيادة الناتج القومي، كما رفضت الفكرة القائلة بأن التعليم يكفي لتحقيق النمو الاقتصادي. ويتبنى هذا التصور النقدي كل من فيزي Vaizey ودييوفيز Debeauvais، حيث

يقدمان نماذج حضارية لم يكن فيها للتعليم هذه الأهمية التي تعزى إليه، فبريطانيا، على سبيل المثال، تعد من أكثر دول العالم تقدماً في الصناعة، ومع ذلك فإن المستوى التعليمي لديها أدنى بكثير من بعض الدول الأوروبية، علماً بأن ثورتها الصناعية سبقت التوسع التعليمي ببرامجه المتعددة، وعلى خلاف ذلك هناك دول حققت نمواً اقتصادياً دون أن تحقق نهضة تعليمية موازية لذلك^(١٥)

ومهما يكن أمر الدراسات الجارية في هذا الميدان فمن الثابت علمياً أن الاستثمار في التعليم يزيد من إنتاج القوى العاملة عن طريق زيادة معارف تلك القوى ومهارتها، ولذا فإن تعليم هذه القوى سيؤدي بالضرورة إلى زيادة دخلها وتحسن أوضاعها، وهذا

حققه الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التكنولوجيا والتقانة تأسيساً على التقدم في مجال التعليم والتأهيل العلمي. وفي إشارة منه إلى التقدم الهائل الذي حققه الاتحاد السوفييتي في تقانة الفضاء، يرى أن هذا التقدم الكبير ليس نتاجاً لديكتاتورية البرولوتاريا أو للكومونات الزراعية الجماعية أو للتخطيط القومي بل هي نتاج للاستثمار المكثف في رأس المال البشري أي في التعليم وفي المصادر البشرية تحديداً^(١٦)

وتبين إحدى الدراسات العالمية المقارنة، للعلاقة بين تكلفة التعليم بالتقدم الاقتصادي، أن اليابان تنفق نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي تقدر بـ ١٢,٥٪ في مجال التعليم (وهي أعلى نسبة في العالم). ولذلك فهي تتمتع بتقدم تكنولوجي واقتصادي لا نظير له^(١٧). وقد تنامت الدراسات التي أكدت العلاقة الإيجابية بين الإنفاق على التعليم وتحقيق التقدم والتنمية، وبينت نتائجها أن كثيراً من البلدان المتطلعة للنمو - كما يقول أحد الكتاب العرب - «قد علقت آمالها على التعليم كوسيلة لتحقيق التقدم، حتى شاعت النظرة إليه على أنه (عصا موسى) يكفي أن نضرب بها بحر التخلف لينشق مفسحاً طريق التقدم أمام البلاد المتطلعة إليها، ويكفي أن نلقيها على حياة الفقر والجهل

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

أهم العوامل في هذه الزيادة باستثناء قوة العمل نفسها^(١٧). ويرى بأن إنتاج رأس المال والعمل يتم على أساس عوامل عديدة أهمها التقدم التكنولوجي وتحسن مستوى اليد العاملة، الذي يعود بدوره إلى تحسين المستوى الثقافي لديها^(١٨). وتبين تفاصيل هذه الدراسة أن ١٠٪ من النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين سنتي ١٩٢٩-١٩٥٧ يرجع إلى تحسن مستوى التعليم سواء في زيادة عدد سنوات الدراسة أو زيادة أيام الدراسة، وأن نحو ٢١٪ من النمو الحاصل في المدة من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٧ يرجع إلى تأثير التعليم أيضاً. كما قام دنيسون أيضاً بدراسة دور التعليم في زيادة النمو في أوروبا في السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٢، وتوصل إلى إرجاع ٥٪ إلى ١٥٪ من النمو إلى تأثير التعليم.

لقد بين شولتز في هذا السياق أن ٢٠٪ من النمو الاقتصادي الحاصل في المدة من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٧ في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى تحسن مستوى التعليم. وهناك دراسات عديدة أكدت هذه النتيجة؛ ولكن ثمة دراسات أخرى أجريت على البلدان النامية توصلت إلى أن دور التعليم في النمو الاقتصادي كان ثانوياً، واتجهت بعض الكتابات والدراسات إلى نفي أي دور للتعليم في التنمية الاقتصادية، وعلى العكس من

بدوره سيصب في مصلحة المجتمع ويزيد من دخله القومي.

ولا بد لنا في هذا السياق من الإشارة إلى أن بعض الاقتصاديين يقترحون اليوم تطوير مفهوم رأس المال البشري ليشمل مختلف الجوانب السيكولوجية والنفسية والسلوكية لدى الفرد التي تتشكل نتاجاً لعملية التمدرس الطويلة. وقد ركز هذا التوجه على أهمية العناصر السيكولوجية والعقلية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مستوى الفرد كما في مستوى المجتمع، ويتضح في هذا السياق أن هذه العناصر تتعلق بقيم ومواقف واتجاهات وعادات الفرد كما تتعلق بنسق من المشاعر السيكولوجية مثل: الثقة بالنفس، واحترام الذات، والعلاقة مع السلطة، والقدرة على التكيف مع التغيرات الاجتماعية.

وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى الدراسة الهامة التي أجراها دونيزون Denison حول مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي نشرت في عام ١٩٦٢. تشير هذه الدراسة بجدارة ومنهجية عالية إلى الأرقام التي تحدد تأثير التعليم في الدخل القومي، وتبين في هذا السياق أن ٢٣٪ من نسبة النمو الاقتصادي تعود إلى تأثير التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن التعليم يعد من

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري

ومتغيرات بالغة التنوع، تجعل من الصعب قياس مدى تأثير التعليم في التنمية الاقتصادية وفي مستوى دخل الأفراد بصورة دقيقة.

٦- خاتمة نقدية:

ليس هناك أدنى شك بأن البحث الاقتصادي قد استكشف المعالم المجهولة للعلاقة بين التربية والاقتصاد ورأس المال البشري، وأن الدراسات الجارية قد أضاعت كثيراً من الغموض الذي يحيط بطبيعة العلاقة الجدلية المعقدة بين رأس المال البشري والتنمية. ومهما يكن الأمر فإن الدراسات الجارية في هذا الميدان قد رسخت رؤى وتصورات علمية شاملة حول طبيعة العلاقة بين التنمية والوظيفة الاقتصادية للتربية. وقد استطاعت الحكومات والدول والأفراد الاستفادة من معطيات البحث العلمي من أجل فهم أفضل لطبيعة التفاعل المعقد بين التعليم والاقتصاد. وقد شكلت نتائج هذه الدراسات منطلقاً للاستراتيجيات والسياسات التربوية في مختلف أنحاء العالم. فالدول تعول اليوم كثيراً على التعليم في مواجهة تحديات التخلف وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يعني أن البحث الاقتصادي في التربية يكتسب اليوم أهمية استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية، ويشكل في الوقت نفسه مدخلاً

ذلك فقد وجدت بعض الدراسات أن الإنفاق الكثيف على التعليم قد يسهم في الإبقاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وهي ترد ذلك الخطأ الذي تقع فيه إلى نظم التعليم عندما تتوسع في التعليم الثانوي والعالى. فتخرج إلى أسواق العمل أعداداً من القوى العاملة تزيد على حاجة هذه الأسواق من اختصاصات محددة أو من الاختصاصات التي لا تتلاءم مع حاجات الاقتصاد أصلاً. ولكن قناعات الاقتصاديين وعلماء التربية المهتمين بهذا الموضوع بقيت راسخة بأن التعليم يسهم في النمو الاقتصادي، وبأن تأثيره يزداد بزيادة قدرته على الاستجابة لحاجات الاقتصاد من مخرجات النظام التعليمي من متخرجين ومتدربين وأطر وكفايات. ويؤكد أغلبهم على أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية ولاسيما في المجالات الصحية والثقافية والسكانية، ومن هذا المنطلق يؤكدون على ضرورة الأخذ بنظم الأولويات في تخطيط التعليم ويعطون الأولوية للتعليم الابتدائي بسبب ارتفاع عائداته الاقتصادية والاجتماعية. وقد مارست نتائج هذه الدراسات تأثيراً كبيراً في الخطط التنموية للبلدان الفقيرة. ومع ذلك فقد تعرضت هذه الدراسات لانتقادات شديدة، أهمها أن النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي يخضع لشروط

الأسس النقدية للاستثمار التربوي في رأس المال البشري
 ما عداها وجعلت من المسألة التربوية مسألة
 تقوم على التوازن بين رأس المال البشري
 ومعايير السوق وقوانينه التي تتعلق بالعرض
 والطلب والعائدات والاستثمارات فحسب.
 ومما يؤسف له اليوم أن تأثير هذه النظريات
 والرؤى الاقتصادية المحضة بدأ يتغلغل
 في عقول الناشئة وينساب في تصورات
 الأفراد والمربين وأصحاب القرار، وبدأت
 النظرة الاختزالية إلى المدرسة تتشكل وفقاً
 لمعايير السوق من عرض وطلب واستثمار
 وعائدات. حتى إن معدي البرامج المدرسية
 بدؤوا اليوم ببرمجون كل ما يتعلق بالمدرسة
 وفقاً لمعايير النظرة الاقتصادية الضيقة
 والجامدة إلى المدرسة. ونحن اليوم في
 أمس الحاجة لإعادة الاعتبار إلى الجانب
 الثقافي والإنساني للمدرسة جنباً إلى جنب
 مع أهميتها الاقتصادية والإنتاجية.

رئيسياً من مداخل التخطيط الاجتماعي
 والتربوي للتنمية والتحديث والتطوير في
 المجتمع.

ولا بد لنا في خاتمة هذا البحث أن
 نسجل بعض الملاحظات النقدية التي
 سردناها من حيث المبدأ في المقدمة. وتتمثل
 إحدى أهم هذه الملاحظات في اعتقادنا أن
 الدراسات الاقتصادية الجارية قد اختزلت
 المسألة التربوية إلى بعدها الاقتصادي المحض
 وأهملت الجوانب الأخلاقية والإنسانية
 في وظيفتها ودورها، كما أهملت دور هذه
 الجوانب الثقافية في عملية التنمية ذاتها.
 وهذا يعني أن المدرسة تحت التأثير المتواتر
 لهذه الدراسات بدأت تفقد بريقها الثقافي
 والإنساني، وبدأت تفقد وظيفتها الأخلاقية
 والثقافية التي كانت تمثل وظيفتها الحيوية
 عبر التاريخ الإنساني. لقد رسخت الدراسات
 الجارية القيمة الاقتصادية للتربية وتجاهلت

الهوامش

- 1- Smith, Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations, trad. franç. G. Garnier, 2 vol., GF-Flammarion, Paris, 1991.
- 2- Daniel Diatkine, Introduction à la Richesse des nations, Paris, Flammarion, 1999.
- ٣- منذر الشرع، الاستثمار في رأس المال البشري، مدخل التكاليف والأرباح، ضمن: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص ١١١-١٢٧ ص ١١٢.
- 4- Watfa Ali, l'interallié sociale dans l'enseignement supérieur français, université de Caen Comparée aux universités françaises, Thèse de doctorat, Université de Caen, Caen. 1988,P51.

- 5- Cherkaoui (M.): Sociologie de l'éducation, P.U.F. Paris Que s'ais-je? N2270,P4.
- ٦- منذر الشرع، الاستثمار في رأس المال البشري، مدخل التكاليف والأرباح، ضمن: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص ١١١-١٢٧.
- 7- Mincer J., 1958. «Investment in human capital and personal income distribution», Journal of Political Economy, 66 (4), pp. 281302-.
- 8- Ben-Porath, Y., 1967. «The Production of Human Capital over the Life-Cycle», Journal of Political, Economy, 75 (4), pp. 352365-.
- ٩- عبد الله رشيدان، الأثر الاقتصادي للتعليم العام في الأردن، المجلة التربوية: الكويت، المجلد الثاني، العدد الخامس، ١٩٨٥، ص ١١-٣١.
- ١٠- مصدق الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١، ص ٢٤.
- 11- J. Heckman, L. Lochner & P. Todd, «Fifty Years of Mincer Earnings Regressions», in NBER Working Paper, no 9732, 2003
- 12-Druker, P. «The Educational Revolution» in Education, Economy and Society. Halsey, Floud and Anderson, eds. (Free Press: New York). 1961.
- 13-Adelman, I. and Morris, C, Economic Growth and Social Equity in Developing countries. (Stanford University Press: Stanford) 1973.
- ١٤- نوفل، محمد نبيل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٥.
- 15-Vaizey, J. and Debeauvais, M. «Economic Aspects of Educational Development» in Education, Economy and Society edited by Halsey et al (1961).
- 16-M. Cherkaoui: Sociologie de l'éducation, P.U.F, Paris.,1970,P38.
- 17-Denison, E., 1962. «Education, economic growth and gaps in information», Journal of Political Economy, 70 (5), pp. 124128-.

